الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: الأهمية والآليات والتحديات المعاصرة

Shariah Supervision in Islamic Banking: Significance, Mechanisms, and Contemporary Challenges.

زينب بولالي[1]، فاطمة عامر[2]

[1]مخبر العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية والحضارة، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر.z.boulali.si@lagh-univ.dz

[2]أستاذة التعليم العالي، مخبر العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية والحضارة، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر f.ameur@lagh-univ.dz .

تاريخ الاستلام: 2026/06/03 تاريخ القبول: 2026/07/02 تاريخ النشر: 2026/07/31

ملخص:

تمثل الرقابة الشرعية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية، إذ تشكل الآلية المؤسسية التي تضمن توافق أنشطة المصرف ومنتجاته وخدماته مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. وقد اكتسبت الرقابة الشرعية أهمية متزايدة مع التوسع الكبير الذي شهدته الصناعة المالية الإسلامية على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي فرض ضرورة تطوير أدوات الرقابة وآلياتها بما ينسجم مع تعقيدات البيئة المالية المعاصرة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الرقابة الشرعية وبيان أهميتها في المصارف الإسلامية، مع إبراز مختلف الآليات التي تعتمدها لضمان الالتزام الشرعي، فضلاً عن مناقشة التحديات التي تواجهها في ظل الابتكارات المالية الحديثة والتوسع الجغرافي للصناعة المصرفية الإسلامية.

وتخلص الدراسة إلى أن فعالية الرقابة الشرعية ترتبط بمدى استقلاليتها وكفاءة أعضائها ووضوح الأطر التنظيمية والقانونية التي تحكم عملها، كما أن تطويرها يمثل ضرورة استراتيجية لتعزيز الثقة في المصارف الإسلامية وتحقيق استدامة نموها.

الكلمات المفتاحية:الرقابة الشرعية، المصارف الإسلامية، الحوكمة الشرعية، هيئة الرقابة الشرعية، الصناعة المالية الإسلامية.

Abstract:

Shariah supervision is a fundamental component of Islamic banking, ensuring that banking activities, products, and services comply with the principles and objectives

of Islamic law (Shariah). Its importance has increased with the rapid growth of the Islamic financial industry and the growing complexity of contemporary financial transactions. This study examines the concept and significance of Shariah supervision, highlighting the main mechanisms used to ensure Shariah compliance within Islamic banks. It also discusses the major challenges facing Shariah supervisory systems, particularly in light of financial innovation and technological developments. The study concludes that effective Shariah supervision depends on institutional independence, professional competence, and clear regulatory frameworks. Strengthening Shariah governance is therefore essential for enhancing stakeholders' confidence and supporting the sustainable development of Islamic banking.

Keywords: Shariah Supervision; Islamic Banks; Shariah Governance; Shariah Supervisory Board; Islamic Financial Industry

1. مقدمة :

شهد العالم خلال العقود الأخيرة توسعًا ملحوظًا في نشاط المصارف الإسلامية، حيث تحولت من تجارب محدودة النطاق إلى مؤسسات مالية فاعلة تمتلك أصولًا ضخمة وتنتشر في مختلف القارات. وقد ارتبط هذا التوسع بقدرة المصارف الإسلامية على تقديم نموذج مصرفي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام الأخلاقي.

ويعد الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية العنصر الجوهري الذي يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، الأمر الذي يجعل وجود آليات فعالة للتحقق من هذا الالتزام ضرورة لا غنى عنها. ومن هنا برزت الرقابة الشرعية باعتبارها جهازًا متخصصًا يتولى مراجعة الأنشطة والعمليات المصرفية وإبداء الرأي الشرعي بشأنها، بما يضمن توافقها مع الضوابط الفقهية والمقاصد الشرعية.

وتكتسب الرقابة الشرعية أهميتها من كونها لا تقتصر على مراقبة المعاملات المالية فحسب، بل تمتد لتشمل الإشراف على تصميم المنتجات المالية الجديدة ومراجعة العقود والاتفاقيات وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالقرارات والفتاوى الشرعية. كما تسهم في تعزيز ثقة المتعاملين والمستثمرين بالمصرف الإسلامي، بما ينعكس إيجابًا على سمعته وقدرته التنافسية.

وتسعى هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تسهم الرقابة الشرعية في ضمان التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، وما أبرز التحديات التي تواجهها في ظل التطورات المالية المعاصرة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها وآلياتها والتحديات التي تواجهها، مع محاولة استشراف سبل تطويرها بما يعزز دورها في تحقيق

أهداف المصارف الإسلامية.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة التي تحظى بها الرقابة الشرعية في ظل النمو المتسارع للصناعة المالية الإسلامية وتوسع أنشطة المصارف الإسلامية على المستويين المحلي والدولي.

فرضيات الدراسة:

-تسهم الرقابة الشرعية في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

-ترتبط فعالية الرقابة الشرعية باستقلالية الهيئات الشرعية وكفاءة أعضائها.

-تفرض الابتكارات المالية الحديثة تحديات جديدة تستوجب تطوير آليات الرقابة الشرعية.

أهداف الدراسة:

-التعرف على مفهوم الرقابة الشرعية وأسسها.

-إبراز أهميتها ودورها في تعزيز الالتزام الشرعي.

-تحليل آليات الرقابة الشرعية.

-تشخيص التحديات المعاصرة واقتراح سبل تطويرها.

الدراسات السابقة:

تناولت عدة دراسات عربية وأجنبية موضوع الرقابة الشرعية والحوكمة الشرعية، وأكدت أغلبها أهمية استقلالية الهيئات الشرعية والتدقيق الشرعي في تعزيز الامتثال الشرعي بالمؤسسات المالية الإسلامية.

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة عبد الستار أبو غدة (2020)حول الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، تناولت مفهوم الرقابة الشرعية وأدوارها في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وأكدت أهمية استقلالية الهيئات الشرعية في تعزيز فعالية الرقابة .
2. دراسة محمد لخضر بوساحة (2015) حول دور الهيئات الشرعية ، ركزت على أهمية الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية ودورها في الحد من المخالفات الشرعية وتعزيز الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية .
3. دراسة عبد الرحمن عيسى الحجي (2022)حول البدائل الشرعية للمعاملات المالية والمصرفية، والتي أبرزت دور الهيئات الشرعية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية ومواكبة المستجدات الاقتصادية .

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة Zubair Hasan (2014) حول الحوكمة الشرعية في المؤسسات المصرفية الإسلامية، خلصت إلى أن استقلالية الهيئة الشرعية ووضوح صلاحياتها من أهم عوامل نجاح نظام الحوكمة الشرعية .
2. دراسة Wafik Grais و Matteo Pellegrini (2006) تناولت العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والالتزام الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، وأكدت ضرورة تطوير نظم الرقابة والتدقيق الشرعي .

2 الإطار المفاهيمي للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

1.2 مفهوم الرقابة الشرعية ونشأتها

تستند الرقابة الشرعية في جذورها الفكرية إلى مبدأ الحسبة في الحضارة الإسلامية، والذي كان يهدف إلى مراقبة المعاملات الاقتصادية وضمان توافقها مع الأحكام الشرعية. وقد مثل المحتسب أداة رقابية تسهر على حماية المصالح العامة ومنع المخالفات والغش والاحتكار، وهو ما يشكل أساسًا مشروعا لفكرة الرقابة الشرعية المعاصرة. (أبوغدة، 2020، صفحة 319)

أما في الاصطلاح الحديث، فتعرف الرقابة الشرعية بأنها عملية فحص ومراجعة وتقييم لجميع الأنشطة والعمليات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقرارات الهيئات الشرعية المختصة. وتشمل هذه العملية إصدار الفتاوى الشرعية، ومراقبة تنفيذها، والتأكد من الالتزام بها في مختلف المستويات الإدارية والتنفيذية . (أبوغدة، 2020، صفحة 24)

وقد ظهرت الحاجة إلى الرقابة الشرعية مع بداية تأسيس المصارف الإسلامية الحديثة في سبعينيات القرن العشرين، حيث أدرك القائمون على هذه المؤسسات أن نجاحها يعتمد على قدرتها على المحافظة على هويتها الشرعية. ومن ثم تم إنشاء هيئات شرعية مستقلة تضم علماء متخصصين في الفقه الإسلامي والمعاملات المالية، تتولى الإشراف على أعمال المصرف وتوجيهها وفق الضوابط الشرعية. (الحسن، 2006، صفحة 1)

ومع تطور الصناعة المصرفية الإسلامية واتساع نطاقها الجغرافي، شهدت الرقابة الشرعية تطورًا مؤسسيًا ملحوظًا، حيث انتقلت من مجرد لجان استشارية إلى منظومات متكاملة للحوكمة الشرعية تشمل الهيئات الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والمراجعة الشرعية الخارجية والرقابة التنظيمية التي تمارسها السلطات النقدية. (القري، 2020، صفحة 73)

2.2 أهداف الرقابة الشرعية وأهميتها

تهدف الرقابة الشرعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسهم في تعزيز مصداقية المصارف الإسلامية وضمان التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية. ويتمثل الهدف الأساسي في التحقق من سلامة المعاملات المالية وخلوها من الممارسات المحرمة شرعًا، وعلى رأسها الربا والغرر والميسر.

كما تسعى الرقابة الشرعية إلى حماية حقوق المتعاملين مع المصارف الإسلامية من خلال التأكد من عدالة العقود وشفافية العمليات المالية، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق العدل وحفظ الأموال ومنع الاستغلال.

وتبرز أهمية الرقابة الشرعية كذلك في تعزيز الثقة العامة بالمصارف الإسلامية، إذ تشكل قرارات الهيئات الشرعية وفتاواها ضمانة للعملاء والمستثمرين بأن الأموال المستثمرة تدار وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وتعد هذه الثقة أحد أهم الأصول غير المادية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في توسيع قاعدة عملائها والحفاظ على قدرتها التنافسية.

ومن ناحية أخرى، تسهم الرقابة الشرعية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية من خلال تقديم الحلول والبدائل الشرعية التي تمكن المصارف من الاستجابة لمتطلبات الأسواق المالية الحديثة دون الإخلال بالمبادئ الإسلامية. ولذلك فإنها لا تؤدي وظيفة رقابية فقط، بل تضطلع أيضًا بدور استشاري وتنموي يسهم في الابتكار المالي الإسلامي ، يرتكز على ثلاثة محاور:

تقديم بدائل شرعية للمنتجات والعقود التي أصلها محرم، المراجعة والتدقيق وتقويم جميع عمليات المصرف الاستثمارية وغير الاستثمارية، إبداء الرأي والتوجيه في التمويل والاستثمار. (الحجي، 20022، صفحة 192)

وعلى المستوى المؤسسي، تعد الرقابة الشرعية عنصرًا رئيسيًا من عناصر الحوكمة في المصارف الإسلامية، حيث تساعد على ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والانضباط المؤسسي، وتحد من المخاطر الشرعية التي قد تؤثر في سمعة المؤسسة واستقرارها المالي.

3. آليات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

1.3 هيئات الرقابة الشرعية واختصاصاتها

تُعد هيئة الرقابة الشرعية الركيزة الأساسية لمنظومة الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية، إذ تتولى مهمة الإشراف على مختلف الأنشطة والعمليات المصرفية للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتكون الهيئة عادة من مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي وفقه المعاملات المالية، إضافة إلى خبراء في المجالات الاقتصادية والمصرفية، بما يمكنها من إصدار قرارات وفتاوى تستجيب لمتطلبات العمل المصرفي المعاصر . (أبوغدة، 2020، صفحة 41)

وتتمثل الوظيفة الأساسية لهيئة الرقابة الشرعية في دراسة العقود والمنتجات والخدمات المصرفية قبل طرحها للعملاء، للتأكد من سلامتها الشرعية وخلوها من المحظورات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما تقوم الهيئة بإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية التي تنظم أعمال المصرف وتحدد الضوابط الواجب الالتزام بها في مختلف المعاملات المالية (بوساحة، صفحة 355)

ولا يقتصر دور الهيئة على جانب الفتوى فحسب، بل يمتد إلى متابعة تنفيذ قراراتها داخل المصرف من خلال مراجعة التقارير الدورية ونتائج التدقيق الشرعي الداخلي. كما تقوم بتقديم التوصيات اللازمة للإدارة التنفيذية بشأن معالجة المخالفات الشرعية وتصحيح الانحرافات التي قد تظهر أثناء ممارسة النشاط المصرفي (الزحيلي، 2002، صفحة 523)

ومع تطور الصناعة المالية الإسلامية، أصبحت هيئات الرقابة الشرعية تؤدي دورًا استراتيجيًا في تعزيز الابتكار المالي، من خلال البحث عن صيغ تمويلية واستثمارية جديدة تحقق التوازن بين متطلبات السوق والالتزام بأحكام الشريعة. وقد ساهم ذلك في تطوير العديد من المنتجات الإسلامية مثل المرابحة والإجارة والمشاركة والاستصناع والصكوك الإسلامي . (جدي، 2020، صفحة 74)

وتتوقف فعالية الهيئة الشرعية على مجموعة من العوامل، من أهمها الاستقلالية والكفاءة العلمية والتخصص الدقيق في فقه المعاملات المالية. كما أن وضوح العلاقة بين الهيئة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يعد شرطًا ضروريًا لضمان حسن أداء وظائفها وتحقيق أهدافها الرقابية . (العليات، 2006، صفحة 104)

2.3 التدقيق الشرعي وأساليب الرقابة الشرعية

يمثل التدقيق الشرعي أحد أهم الأدوات التنفيذية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية للتحقق من مدى الالتزام العملي بقرارات وفتاوى الهيئات الشرعية. ويقصد بالتدقيق الشرعي عملية الفحص المنتظم للعمليات والأنشطة المالية والإدارية بهدف التأكد من توافقها مع الأحكام والضوابط الشرعية المعتمدة داخل المؤسسة المالية الإسلامية . (العليات، 2006، صفحة 143)

وتنقسم الرقابة الشرعية إلى رقابة سابقة ورقابة لاحقة. فالرقابة السابقة تتم قبل تنفيذ العمليات المالية، حيث يتم فحص العقود والمنتجات المقترحة للتأكد من مشروعيتها. أما الرقابة اللاحقة فتهدف إلى مراجعة العمليات المنجزة فعليًا والتحقق من مدى التزامها بالقرارات والفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية (العليات، 2006، صفحة 102)

ويعتمد التدقيق الشرعي على مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تشمل مراجعة العقود والملفات الائتمانية والسجلات المالية والتقارير الإدارية، إضافة إلى إجراء المقابلات مع الموظفين ومتابعة آليات تنفيذ المنتجات الإسلامية داخل المصرف. وتساعد هذه الإجراءات على اكتشاف أوجه القصور والمخالفات الشرعية واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها (الشائبي، 2025، صفحة 474)

ومن بين التطورات المهمة التي شهدتها الصناعة المصرفية الإسلامية ظهور مفهوم التدقيق الشرعي الداخلي، الذي يتم بواسطة وحدات متخصصة داخل المصرف، إلى جانب التدقيق الشرعي الخارجي الذي تنفذه جهات مستقلة. ويهدف هذا التكامل إلى تعزيز فعالية الرقابة الشرعية وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية والمصداقية .

كما أصبح الإفصاح الشرعي أحد المكونات الأساسية للرقابة الشرعية الحديثة، حيث تلتزم المصارف الإسلامية بنشر تقارير دورية تتضمن رأي الهيئة الشرعية حول مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية. ويسهم هذا الإفصاح في تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء وتحسين مستوى الحوكمة المؤسسية داخل المصارف الإسلامية . (الوابل، 2015، صفحة 10)

4. التحديات التي تواجه الرقابة الشرعية وآفاق تطويرها

1.4 التحديات التي تواجه الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

على الرغم من التطور الكبير الذي شهدته الرقابة الشرعية خلال العقود الماضية، فإنها لا تزال تواجه العديد من التحديات التي تؤثر في مستوى كفاءتها وفعاليتها. ويأتي في مقدمة هذه التحديات التوسع السريع للصناعة المالية الإسلامية وما يرافقه من ظهور منتجات مالية معقدة تتطلب اجتهادات فقهية متخصصة وقدرات تحليلية عالية (العليات، 2006، صفحة 107)

كما يبرز تحدي اختلاف الفتاوى والآراء الشرعية بين الهيئات الشرعية في الدول والمؤسسات المختلفة، الأمر الذي يؤدي أحيانًا إلى تباين الأحكام المتعلقة ببعض المنتجات المالية. وقد يؤثر هذا الاختلاف في مستوى توحيد المعايير الشرعية ويخلق حالة من عدم اليقين لدى المتعاملين والمستثمرين (القري، 2020، صفحة 78).

ومن التحديات المهمة كذلك محدودية عدد الخبراء القادرين على الجمع بين المعرفة الشرعية المتخصصة والخبرة المالية والمصرفية الحديثة. فالتطور المتسارع للأسواق المالية يتطلب كوادر تمتلك فهمًا عميقًا للفقه الإسلامي وللأدوات المالية المعاصرة في الوقت نفسه . (خوجة، 2012، صفحة 40)

وتواجه الرقابة الشرعية أيضًا إشكالية الاستقلالية في بعض المؤسسات المالية، خاصة عندما ترتبط الهيئة الشرعية بصورة مباشرة بالإدارة التنفيذية أو تعتمد عليها في الجوانب الإدارية والمالية. وقد ينعكس ذلك سلبًا على موضوعية القرارات الشرعية وحياديتها (أبوغدة، 2020، صفحة 57)

كما فرض التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية تحديات جديدة أمام الرقابة الشرعية، حيث ظهرت تطبيقات مالية مبتكرة مثل الخدمات المصرفية الرقمية والعملات الرقمية والعقود الذكية، وهو ما يتطلب تطوير آليات رقابية قادرة على مواكبة هذه المستجدات وتقييمها من منظور شرعي دقيق.

2.4 آفاق تطوير الرقابة الشرعية وتعزيز فعاليتها

يتطلب تعزيز فعالية الرقابة الشرعية العمل على تطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية التي تحكم عمل الهيئات الشرعية، بما يضمن استقلاليتها ويعزز قدرتها على أداء مهامها بكفاءة وموضوعية. كما ينبغي وضع معايير موحدة للحوكمة الشرعية تسهم في تقليص التباينات بين المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة . (IFSB، 2021)

ومن الضروري كذلك الاستثمار في تأهيل الكفاءات البشرية المتخصصة من خلال تطوير البرامج الأكاديمية والتدريبية التي تجمع بين العلوم الشرعية والعلوم المالية والمصرفية الحديثة. ويساعد ذلك على تكوين جيل جديد من الخبراء القادرين على التعامل مع التحديات المعاصرة التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية.

كما يمكن الاستفادة من التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في دعم عمليات التدقيق الشرعي وتحليل البيانات واكتشاف المخالفات بصورة أكثر دقة وسرعة، بما يسهم في رفع مستوى الكفاءة الرقابية وتحسين جودة الأداء المؤسسي. (محمد،قوجيل، 2022، صفحة 188)

ومن مقتضيات تطوير الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أيضا تعزيز التعاون بين الهيئات الشرعية والمؤسسات الدولية المتخصصة في الصناعة المالية الإسلامية، وعلى رأسها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، من أجل تطوير المعايير المهنية وتبادل الخبرات وتعزيز التكامل بين مختلف الجهات المعنية. (الأيوفي، 2021)

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام المالي العالمي، أصبحت الرقابة الشرعية مطالبة بالانتقال من الدور التقليدي القائم على فحص المشروعية الشكلية للمعاملات إلى دور أكثر شمولًا يركز على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وتعزيز البعد التنموي والأخلاقي للصناعة المالية الإسلامية، بما يضمن استدامة نموها وقدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية.

3.4 واقع الرقابة الشرعية في تجربة الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري

شهد القطاع المصرفي الجزائري خلال السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في مجال الصيرفة الإسلامية، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى استقطاب المدخرات خارج القطاع البنكي وتعزيز الشمول المالي. ويعد البنك الوطني

الجزائري من بين البنوك العمومية التي تبنت هذا التوجه من خلال إطلاق مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية استنادًا إلى الإطار التنظيمي الذي وضعه بنك الجزائر.

وتستند الرقابة الشرعية في نشاط الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري إلى منظومة حوكمة شرعية تتوافق مع أحكام النظام رقم 20-02 الصادر عن بنك الجزائر والمتعلق بالعمليات المصرفية التشاركية. وتقوم هذه المنظومة على مراقبة مدى التزام المنتجات والخدمات المقدمة بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال عرضها على الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، التي تتولى دراسة المنتجات وإصدار الآراء الشرعية بشأنها.

وقد طرح البنك الوطني الجزائري مجموعة من المنتجات الإسلامية، من بينها حسابات الودائع الإسلامية، والمرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك ، وغيرها من الصيغ التمويلية التي تستوجب رقابة شرعية مستمرة للتأكد من سلامة العقود والإجراءات التطبيقية المرتبطة بها.

وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه الرقابة الشرعية في هذه التجربة في ضرورة توفير كفاءات متخصصة تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية، إضافة إلى مواكبة التطورات الرقمية والابتكارات المالية الحديثة، وتعزيز التنسيق بين الهيئات الشرعية والمؤسسات الرقابية لضمان فعالية الرقابة وتحقيق مستويات أعلى من الالتزام الشرعي.

وعلى الرغم من حداثة التجربة، فإن الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز مكانة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، كما تبرز أهمية تطوير آليات الرقابة الشرعية باعتبارها عنصرًا أساسيًا في تعزيز ثقة العملاء وضمان استدامة النشاط المصرفي الإسلامي)البنك الوطني الجزائري ,ban 2020) .

5. خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من حيث المفهوم والآليات والتحديات، وتبين من خلال التحليل أن الرقابة الشرعية تمثل عنصرًا جوهريًا في بناء هوية المصرف الإسلامي وضمان التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف معاملاته وأنشطته.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الرقابة الشرعية لا تقتصر على الجانب الفتوى فقط، بل تعد نظامًا متكاملًا للحوكمة الشرعية يشمل الإشراف المسبق واللاحق على العمليات المصرفية، إضافة إلى التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، وهو ما يعزز من مستوى الشفافية والمصداقية داخل المؤسسات المالية الإسلامية.

كما أظهرت النتائج أن فعالية الرقابة الشرعية ترتبط بعدة عوامل أساسية، أبرزها استقلالية الهيئات الشرعية، وكفاءة أعضائها العلمية والمهنية، ووضوح الإطار التنظيمي الذي يحكم عملها. وكلما توفرت هذه العناصر، ارتفعت قدرة المصارف الإسلامية على الالتزام الحقيقي بمبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي المقابل، تواجه الرقابة الشرعية مجموعة من التحديات، أهمها تعقد المنتجات المالية الحديثة، وتباين الفتاوى بين الهيئات الشرعية، ونقص الكفاءات المتخصصة، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية. وهي تحديات تستدعي تطوير أدوات الرقابة وتعزيز قدرات المؤسسات المالية الإسلامية.

وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بما يلي:

- تعزيز استقلالية الهيئات الشرعية داخل المصارف الإسلامية.
- توحيد المعايير الشرعية على المستوى الدولي.
- الاستثمار في تكوين خبراء يجمعون بين الفقه الإسلامي والعلوم المالية الحديثة.
- تطوير أدوات التدقيق الشرعي باستخدام التقنيات الرقمية.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية والهيئات التنظيمية الدولية.

وتؤكد الدراسة في الختام أن مستقبل المصارف الإسلامية مرهون بمدى تطور الرقابة الشرعية وقدرتها على مواكبة التحولات المالية العالمية، مع الحفاظ على جوهرها القائم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

قائمة المراجع:

.(2021) .IFSB امجلس الخدمات الإسلامية . ماليزيا.www.ifsb.org :

أبوغدة، ع. ا .(2020) .*المجموعة الفقهية المصرفية، القسم العاشر: الرقابة والمراجعة الداخلية* . الدوحة، قطر: دار أروقة للدراسات.

الأيوفي، هـ. ا. .(2021) .البحرين.https://aaoifi.com/announcement :

البنك الوطني الجزائري .(2020) .*ban*التعليمة المتعلقة بتطبيق النظام رقم 20-02.

الحجي، ع. ب .(20022) .*منهجية البدائل الشرعية للمعاملات المالية والمصرفية* . تونس : دار المالكية.

الحسن، ص. م .(2006) .*نشأة وتطور وتقويم هيئات الرقابة الشرعية في الجهاز المصرفي السوداني* . السودان : بنك السودان المركزي.

الزحيلي، و .(2002) .*الفقه الإسلامي وأدلته* . دمشق، سوريا : دار الفكر.

الشائبي، م .(2025) .*واقع تطبيق التدقيق الشرعي الداخلي وسبل تحسينه في المصارف الإسلامية الليبية* . ليبيا : مجلة القرطاس .

العليات، أ. ع .(2006) .*الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية* . فلسطين : جامعة النجاح.

القادر، ج. ع .(2020) .*دور الرقابة والتدقيق الشرعي في تجويد عمل المصارف الإسلامية* . الجزائر: مجلة العلوم الإسلامية والحضارة.

القري، م .(2020) .*بحوث التمويل الإسلامي* . الرياض، السعودية : دار الميمان.

الوابل، س. ع .(2015) .*الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية* . السعودية: مجلة الدراسات التجارية المعاصرة.

بوساحة، م. ل .(s.d.) .*الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية* . تيسمسيلت: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعيوم التيسير.

جدي، ع. ا .(2020) .*دور الرقابة والتدقيق الشرعي في تجويد عمل المصارف الإسلامية* . الجزائر: مجلة العلوم الإسلامية والحضارة.

خوجة، ع. ا .(2012) .*النظام المصرفي الإسلامي* . تونس : الامتثال للمالية الإسلامية.

زهير عبد الكريم جعفر قبس، و كاظم تركي عي سنية. (2016). تأثير تقانة المعلومات. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(49)، 393.

غدة، ع. ا .(2010) .*المجموعة الفقهية المصرفية ، القسم العاشر: الرقابة والمراجعة الداخلية* . الدوحة قطر: أروقة للدراسات والنشر.

غدة، ع. ا .(2020) .*المجموعة الفقهية المصرفية ، القسم العاشر: الرقابة والمراجعة الداخلية* . الدوحة ، قطر: أروقة للدراسات.

محمد،قوجيل .(2022) .*مخاطر التكنولوجيا المالية وإدارتها في القطاع المصرفي* . الشلف ،الجزائر: مجلة الاقتصاد والمالية.